

اسم المشتكى عليه

خلاصة الحكم

سعيد عبدالرزاق يوسف	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عيسى حميد صباح	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
ابراهيم كيغورك ابراهيم	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
اسماعيل احمد عمر	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
حسين محمد يوسف حسين	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عطالله عرفات راغب	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
علي حسين علي	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
محمد عبد محمد المداحه	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
سليمان علي الفقراء	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
احمد محمد سليم عروزي	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
خليل احمد سالم	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
ابراهيم عبدالرزاق سليمان	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
احمد محمد ابراهيم	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
احمد غالب القطاونه	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
موسى محمد سليم	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عامر صالح ابراهيم	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
وديع عبدالله عبدالعزيز	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عمر راتب هاشم ابو حويله	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
فياض مفيد فياض عمري	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
وائل حسن الرواشدة	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
مهيوب ادبب سعد	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عامر محمود عيد	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عادل صبحي منيب	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عبدالحاميد خميس	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
محمد عبدالله محمد	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
فiras سليم حميد	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
بلال حسني احمد	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عبدالله عطالله الخلفات	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
سالم ارشيد ابراهيم الرفاعي	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
طلح محمد مزار الشباطات	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عبدالله عطالله الخلفات	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
معن عبدالرحمن البرديني	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
عماد محمد احمد الزعتره	غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم
امعتق بن محمد رفعت صادق	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
محمود مطر ابو الم	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
مودة الله موسى الطراونة	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
عبدالفتاح سالم مسلم الرواشدة	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
نزار محمد صباح	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
محمود احمد محمد	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
توفيق علي عبدالله	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
عبدالرزاق عبدالمعطي	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
جمال محمد البواوره	غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم
محمد فاؤد مجبود	غرامة قدرها اربعون ديناراً والرسوم
يحيى ابراهيم حسن الرشيدان	غرامة قدرها اربعون ديناراً والرسوم
حامد هاشم حامد	غرامة قدرها اربعون ديناراً والرسوم



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤١٥ هـ الموافق ١ كانون الاول سنة ١٩٩٤ م العدد ٤٠٠٦

الفرس

الصفحة

- نظام رقم ٦٣- لسنة ١٩٩٤ نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات ٢٩٧٨
والدوائر الحكومية رقم ١٧- لسنة ١٩٩٤
نظام رقم ٦٤- لسنة ١٩٩٤ نظام معدل لنظام الخدمة المدنية ٢٩٨٠
نظام رقم ٦٥- لسنة ١٩٩٤ نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية ٢٩٨٢
رقم ١٧- لسنة ١٩٩٤
اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة
ماليزيا .
اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة السرام للصناعات الدوائية ٢٩٨٩

مديرية المطابع العسكرية

مكتبة المطابع

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ٢١ و ١٢٠ من الدستور والمادة (١٠) من قانون الموازنة العامة رقم ١١ لسنة ١٩٩٤ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٩٤ نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٦٢ - لسنة ١٩٩٤
نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية
رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية » ويقرأ مع النظام رقم ١٧ - لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته « والمشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الأصلي وفقاً لما هو مبين في الجدول المرفق بهذا النظام ويعتبر جزءاً منه .

٢٩ - ١ - ١٩٩٤ م .

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء لوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية وزير التعليم العالي بالوكالة سماعة الشيخ عبد الباقي جمر	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير الاعلام ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير العمل ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة خالد الخزاعي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير الداخلية سامي قعوه
وزير الصناعة والتجارة الدكتور ريماء خلف	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمان الحسن
وزير التعمير عادل القضاة	وزير البريد والاتصالات الدكتور هاشم الدباس	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير دولة الدكتور عبدالله الحازي	وزير دولة محمد اللويب	وزير دولة للتنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات
وزير الطاقة والقوى المتجددة طلال غزيقات	وزير دولة يوسف الدلاييج	وزير العامل هشام التسل

الفصل ١ - الديوان الملكي الهاشمي البرنامج :

المادة رقمها	مناوئها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١٠١ - الوظائف المصنفة					
الفئة العليا					

١٢ - سكرتير ثنائي لجلالة الملك	عليا	١	-	-	احداث وظيفة

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١١
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٦٤ - لسنة ١٩٩٤ نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع النظام رقم - ١ - لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة - ٢ - من النظام الأصلي بإلغاء تعريف كلمة - المجلس - والمعنى المخصص له الوارد فيها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة - ٤ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤ -

يتولى مجلس الوزراء الاشراف على شؤون الوظيفة العامة وتحديد الطرق والاساليب الخاصة بإدارتها .

المادة ٤ - يلغى نص المادة - ٥ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥ -

على كل دائرة بالتعاون مع الديوان القيام بما يلي :-

- ١ - ان تحدد حاجتها السنوية من الوظائف في ضوء التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء .
- ب - ان تختار للوظيفة الموظف الذي تتناسب قدراته ومؤهلاته وخبراته مع متطلبات القيام بمهامها .
- ج - ان تضع القواعد الخاصة بتقييم أداء الموظفين فيها .
- د - ان توفر وسائل العمل الضرورية للموظف لتحسين أدائه لواجباته مع مراعاة الاقتصاد في النفقات والحرص على أموال الدولة .

المادة ٥ - يلغى نص المادة - ٦ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦ -

تنشأ في كل دائرة وحدة لشؤون الموظفين تتولى القيام بالمهام التالية :-

- ١ - التعاون مع متخذي القرارات في الدائرة لوضع السياسات الخاصة بالموظفين فيها ، وتنفيذها ومتابعتها ، ومراجعتها بين وقت وآخر .

ب - المساعدة في تهيئة المناخ المناسب للعمل في الدائرة مما يساعد الموظفين فيها على الارتقاء بمستوى أدائهم وإنتاجهم .

ج - المشاركة في تطوير الاساليب الحديثة في عمليات ادارة شؤون الموظفين وتطبيقها في اطار من التخطيط للقوى البشرية وتقييم الاداء في الدائرة وتصنيف الوظائف وادارة الحفوفات .

د - متابعة اجراءات شؤون الموظفين كالتعيين والترقيع والنقل والانتداب وغيرها .

المادة ٦ - تعدل المادة - ٧ - من النظام الأصلي بإضافة الفقرة - د - بالنص التالي اليها :-
د - يحدد التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي للديوان بموجب تعليمات يصدرها مجلس التنمية الإدارية بناء على تنسيب رئيسه .

المادة ٧ - يلغى نص المادة - ٨ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٨ -

يتولى الديوان الاشراف على تطبيق احكام هذا النظام .

المادة ٨ - يلغى نص المادة - ١٠ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠ -

يقوم الديوان بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية بأعداد دراسة سنوية تتضمن اعداد الموظفين وتخصصاتهم العلمية ودرجاتهم لمي جميع الدوائر .

المادة ٩ - يلغى نص المادة - ١١ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١١ -

يعمل الديوان بالاشتراك مع الجهات الرسمية المختصة على اعداد التشريعات المتعلقة بتوفير الخدمات المختلفة للموظفين مما يساعد على توفير الاستقرار المادي والاجتماعي والنمسي لهم .

المادة ١٠ - يلغى نص الفقرة - أ - من المادة - ٢ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - تؤلف في الديوان لجنة تسمى - اللجنة المركزية لشؤون الموظفين - يتم تشكيلها كما يلي :-

- ١ - رئيس الديوان
 - ٢ - امين عام الدائرة المختصة
 - ٣ - امين عام وزارة التنمية الادارية
 - ٤ - موظفان ، احدهما من موظفي المؤسسات الرسمية العامة
- يعينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب من رئيس الوزراء على ان يكون كل منهما برتبة امين عام وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

اعضاء

المادة ١١ - يلغى نص الفقرة - أ - من المادة - ٢٤ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - يعين شاغلو وظائف الفئة العليا وتتهم خدماتهم او يعفون منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء بالنسبة للمجموعة - أ - وتنسيب من الوزير المختص بالنسبة للمجموعتين ٢ و ٣ على ان يقتصر قرار مجلس الوزراء بالارادة الملكية السامية .

المادة ١٢ - تعديل المادة ٣٦ - من النظام الأصلي على الوجه التالي :
بالغاء نص الفقرة - أ - منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

أولاً : - يكون الموظف المعين في الخدمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لسنة أخرى تبدأ من تاريخ مباشرته العمل في وظيفته ، وتعتبر خدمته منتهية بانتهاء تلك المدة إلا إذا صدر قرار بتثبيتته في الخدمة من المرجع المختص بالتعيين على أنه يجوز إنهاء خدمة الموظف خلال مدة التجربة من قبل المرجع المذكور .

ثانياً : بإضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة - ج - منها :
- وتؤخذ مدة التجربة بالاعتبار عند أول ترفيع له لتحديد ما يستحقه في الدرجة التي يرفع إليها إذا أدى وضعه تحسب التجربة إلى طوله في أعلى مربيوظ الدرجة لأكثر من مئة .

المادة ١٣ - يلغى نص البند - أ - من الفقرة ب من المادة ٩٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
أ - أن لا تزيد مدتها على ست سنوات خلال مدة عمل الموظف في الخدمة المدنية كحد أقصى ويجوز منحها له مجزأة لمدة لا يزيد مجموعها على حدهما الأقصى .

المادة ١٤ - تعديل المادة - ١٥ - من النظام الأصلي بإضافة الفقرة - ي - بالنص التالي إليها :
ي - إنهاء الخدمة أو الإعفاء منها وفقاً لإحكام المادة ٢٤ - من هذا النظام .

المادة ١٥ - تلغى الفقرة ب من المادة - ١٦ - من النظام الأصلي والحرف - أ - من مطلعها .

الحسين بن طلال

١١ - ١ - ١٩٩٤ م

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية سماعة الشيخ عبدالباقى جمو	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المناني
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير العمل خالد الفزراوي	وزير التنمية الاجتماعية وزير الزراعة بالوكالة الدكتور محمد الصقور	وزير المالية سامي قموه
وزير الصناعة والتجارة الدكتور ريماء خلف	وزير الشباب الدكتور فواز أبو الفهم	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد مفاثن العدوان
وزير الديموقراطية عادل القضاة	وزير البريد والاتصالات الدكتور هاشم العباس	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة دولسنة	وزير محمية الفويح	وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود
وزير الطاقة والثروة المعدنية طلال عريقات	وزير دولة يوسف الدلاييع	وزير دولة هشام التسل

الحسين بن محمد بن طلال نائب جيرة الملك المعظم

بمقتضى المادتين - ٣١ و ١٢ - من الدستور
والمادة (١٠) من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٩٤
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/١١/١٩٩٤
ناشر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم - ٦٥ - لسنة ١٩٩٤
نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية
رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٩٤ » ويقرأ مع النظام رقم - ١٧ - لسنة ١٩٩٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الأصلي وفقاً لما هو مبين في الجدول المرفق بهذا النظام ويعتبر جزءاً منه .

١٩ - ١١ - ١٩٩٤ م

محمد بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع بالوكالة نائب رئيس الوزراء دوقان الهنداوي
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية سماعة الشيخ عبدالباقى جمو	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المناني
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة
وزير العمل خالد الفزراوي	وزير التنمية الاجتماعية وزير الزراعة بالوكالة الدكتور محمد الصقور
وزير الصناعة والتجارة الدكتور ريماء خلف	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير الديموقراطية عادل القضاة	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة دولسنة	وزير محمية الفويح
وزير الطاقة والثروة المعدنية طلال عريقات	وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود
وزير دولة يوسف الدلاييع	وزير دولة هشام التسل

مكتبة الامم المتحدة

الفصل : ١ - الديوان الملكي الهاشمي
البرنامج :

رقمها	عنوانها	المادة	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١٠١ - الوظائف المصنفة						
الفئة العليا						
١٢	اب	امام الحضرة الهاشمية	عليا	-	١	احداث وظيفة

مكتبة الامم المتحدة

الفصل : ١٦ - وزارة البريد والاتصالات - مؤسسة
الاتصالات السلكية واللاسلكية .
البرنامج :

رقمها	عنوانها	المادة	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١٠١ - الوظائف المصنفة						
الفئة العليا						
١١	ا	مدير عام	عليا	-	١	احداث وظيفة
الفئة الرابعة						
١٠٢ - الوظائف بعقود						
١١	ا	مدير عام	٧٧٠ ديناراً	١	-	الغاء وظيفة شافرة

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢٦٨ تاريخ ١٣-٩-١٩٩٤م
لتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية بين حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة ماليزيا بشكلها التالي:

اتفاقية

التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة ماليزيا

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة ماليزيا - ويشار إليهما (الاطراف المتعاقدة) -
واعتراهما بأهمية التعاون في الاعتماد على الذات في بذل جهودهما لتحقيق طموحاتهما في التنمية
والرغبة في توسيع وتكثيف التعاون الثنائي في مجال التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي
على أسس دائمة .
وتأكيدا على مصلحتهما في تقوية التعاون المشترك فقد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

تعمل الاطراف المتعاقدة، ووفق القوانين والأنظمة السارية المعمول في كلا البلدين ، على تطوير التعاون
المشترك في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية .

المادة الثانية

يتم التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي بين الاطراف المتعاقدة من خلال ترتيبات منفصلة يتم
الاتفاق عليها وفق القوانين والأنظمة السارية المعمول من وقت لآخر في كلا البلدين .

المادة الثالثة

ان التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي المذكور في هذه الاتفاقية يجب ان يشمل وليس محصورا
على :-

- تشجيع تنفيذ المشاريع التنموية ذات الاهتمام المشترك الخاصة بالصناعة، الزراعة، المالية، الطاقة،
العلوم والتكنولوجيا ، والمسائل الفنية .
- تشجيع تطوير التجارة بين البلدين .
- تشجيع تبادل المعلومات المتاحة فيما يتعلق بالابحاث العلمية والتكنولوجية بين المؤسسات العلمية والجهات
المعنية في كلا البلدين .
- تشجيع التعاون في مجال المشاريع ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك مجالات التراخيص والعلامات
التجارية وبراءات الاختراع .
- تشجيع تبادل وتدريب الخبراء الفنيين واللازمين لبرامج التعاون المحددة والمقبولة من كلا الطرفين .
- تشجيع التعاون في مجال تطوير التقنية الخاصة بالمحافظة على التربة والطبيعة وفي اساليب تخطيط
الاراضي واستغلالها .
- تشجيع التعاون في مجال المعلومات مع التركيز على وسائل الاعلام بهندسة تعريف شعبي البلدين
بالأحداث والأخبار التي تجري في البلد الآخر .
- تشجيع التبادلات في كلا البلدين والتي تساهم في التعريف الافضل بثقافة وتاريخ وعادات البلد الآخر .

المادة الرابعة

في ضوء هذه الاتفاقيات، يقوم الطرفان المتعاقدان ،وعندما تدعو الحاجة لذلك ، بتشجيع الجهات المعنية باتخاذ
الترتيبات لتقوية التعاون المنصوص عليه في المادة السابقة بما في ذلك الترتيبات الخاصة بمشاريع معينة .

المادة الخامسة

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية بين المؤسسات والشركات
التجارية في كلا البلدين وفق الأنظمة والقوانين السارية المعمول في كلا البلدين .

المادة السادسة

يقوم الطرفان المتعاقدان بتشكيل لجنة مشتركة ((ويشار إليها فيما بعد بـ اللجنة -)) لتسهيل تنفيذ ما
ورد في هذه الاتفاقية .
يتم الاتفاق بين الاطراف المتعاقدة على تشكيل اللجنة والإجراءات الخاصة بها . كما يمكن للجنة تشكيل
مجموعات عمل للتعامل مع أية موضوعات معينة توكّل إليها .
تجتمع اللجنة خلال فترة مناسبة يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المتعاقدة لتقييم الانجاز في كل قطاع ، على
ان تتم اجتماعات هذه اللجنة بالتناوب في كل من ماليزيا والأردن .
تعين كل بلد مسؤولا رسميا ليكون رئيسا لوفدها في اللجنة كما يرأس اجتماعات اللجنة نظيره في البلد
المضيف .

المادة السابعة

يتحمل كل جانب تكاليف السفر الدولية الخاصة بوفده، وتحمل الدولة المضيئة النفقات الخاصة في
التنقلات الداخلية وكذلك النفقات الخاصة باستضافة الاجتماع .

المادة الثامنة

القرارات ونتائج اجتماع اللجنة يجب ان تكون بالاجماع وان تسجل بمحضر او على شكل اتفاقات اذا
ما لزم الامر او بروتوكول او كتب متبادلة .

المادة التاسعة

يوافق الطرفان على حل أية اشكالات او نزاعات أو أية خلافات تظهر من تطبيق هذه الاتفاقية من خلال عقد
مباحثات مشتركة ومن خلال القنوات الدبلوماسية .

المادة العاشرة

يمكن ان يتم تعديل هذه الاتفاقية بالاتفاق ما بين الاطراف المتعاقدة وذلك بناء على طلب من احد الطرفين
وتعتبر هذه التعديلات نافذة بعد ثلاثين يوما من اشعار احد الطرفين للآخر باتمام الإجراءات الدستورية
الضرورية لذلك .

المادة الحادية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من اشعار احد الاطراف المتعاقدة للآخر بان المتطلبات
الدستورية لتنفيذ هذه الاتفاقية قد تم استيفائها .

حكومة ماليزيا

المادة الثانية عشرة

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتجدد تلقائيا لمدة سنتين الا اذا اعلم احد الاطراف المتعاقدة الاخر كتابيا، ومن خلال القنوات الدبلوماسية برغبته بانهاائها وذلك قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء مدة سريانها .

في حالة انتهاء هذه الاتفاقية ، تبقى احكامها سارية على الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها والمناجمة عن اتفاقيات معينة نشأت عن تطبيق هذه الاتفاقية او تسامها خلال فترة صلاحيتها .

وشهادة على ذلك فلم الموقعون اذناء الموضوعون من قبل حكوماتهم حسب الاصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

وقعت في عمان في هذا اليوم الثاني من شهر تشرين اول سنة ١٩٩٤ م ، وعلى ثلاث نسخ اصلية باللغة الماليزية والعربية والانجليزية وتعتبر جميعها معتمدة وفي حالة اي خلافات تعتبر النسخة الانجليزية هي المرجع .

عن حكومة ماليزيا
داتو سابرويسن شمسك
وزير الثقافة والفنون والسياحة

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
دكتورة ريمنا خلف هنيدي
وزير التخطيط بالوكالة

اتفاقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الرام للصناعات الدوائية

- ١ - معالي وزير الصناعة والتجارة ممثلا لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - شركة الرام للصناعات الدوائية .

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٨٣- الصادر بتاريخ ١٤-١٠-١٩٧٩ المتضمن الموافقة على عقد اتفاق بين الحكومة ممثلة بوزير الصناعة والتجارة فريتا اولا وشركات الادوية فريتا ثانيا والى كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٢-١١-١٠٥٩٧ بتاريخ ١٣-١٠-١٩٩٤ والمتضمن الموافقة على عقد اتفاقية على غرار الاتفاقيات الموقعة بين الشركات المحلية وبين الحكومة ، وتقويض معالي وزير الصناعة والتجارة بتوقيع الاتفاقية نيابة عن الحكومة ورئيس مجلس ادارة الشركة ممثلا للشركة .

اتفق الفريقان على ما يلي : -

اولا : تعني كلمة المواد المشمولة باحكام هذه الاتفاقية جميع المواد التي يستوردها الفريق الثاني من الانواع التالية :

- ١ - المواد الكيماوية الاولية التي تدخل في صناعة الادوية البشرية والبيطرية والزراعية .
- ٢ - الالات والماكينات الثابتة اللازمة لصنع العلاجات وتعبئتها .
- ٣ - مواد التغليف المعدة خصيصا لتعبئة منتجاتها وحفظها .
- ٤ - الاجهزة والمعدات اللازمة لاختبرات ضبط الجودة والنوعية والبحث والتطوير شريطة الموافقة المسبقة لوزارة الصناعة والتجارة ، ووزارة الصحة ووزارة الزراعة .

ثانيا : يلتزم الفريق الثاني ببيع منتجاته بالاسعار التي تحدد بموافقة وزارة الصحة .

ثالثا : يستصدر الفريق الاول قرارا باعفاء المواد المشار اليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم والضرائب الاخرى باستثناء ضريبة الجامعة الاردنية وذلك بالكميات والمواصفات التي تحدد بتوصية مسبقة من وزارتي الصناعة والتجارة والصحة وذلك ضمن الشروط والتحفيزات التي تقررها وزارة المالية - الجمارك .

رابعا : يتعهد الفريق الثاني بان لا يستعمل المواد المعفاة الا في انتاج العلاجات الخاصة به في حالة مخالفة هذا الشرط وبيع اي قسم من المواد المعفاة او التخلي عنه قبل تصنيعه حسب احكام هذا الاتفاق وكذلك في حالة مخالفة الفريق الثاني لاي حكم من احكام قانون الجمارك الساري المفعول او شروط وزارة المالية - وتحفظاتها فانه يتعهد بدفع كافة الرسوم والضرائب التي اعفيت فيها تلك المواد بالاضافة الى الغرامات القانونية التي تتوجب عليها استنادا لقانون الجمارك او اي قانون اخر وتخضع قيوده وسجلاته في كل وقت لمراقبة وزارة المالية - الجمارك للتثبت من عدم مخالفة هذا الاتفاق .

خامسا : يحق للفريق الاول الغاء هذه الاتفاقية في اي وقت يراه .

وقعت هذه الاتفاقية في ٩-١١-١٩٩٤م

الفريق الاول
د. ريمنا خلف هنيدي
وزيرة الصناعة والتجارة

الفريق الثاني
محمد امين الومري
رئيس هيئة المديرين
شركة الرام للصناعات الدوائية

هكذا تم العمل